



خُصَّاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى القمة العربية-الإفريقية المنعقدة بمدينة سرت الليبية

سرت، فاتح ذو القعدة 1431هـ الموافق 10 أكتوبر 2010م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خُصَّابا ساميا إلى القمة العربية-الإفريقية، التي انعقدت يوم الأحد 10 أكتوبر 2010، بمدينة سرت الليبية.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

"العمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الأخ القائد معمر القذافي، قائد الثورة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة،

يسرنا، بل وأي شيء، أن نعرب للأخ القائد معمر القذافي، قائد الثورة، وللشعب الليبي الشقيق، عن أحسن عبارات الشكر والامتنان، لمبادرته الحميدة لالتئام هذه القمة، الثانية من نوعها، ولحسن تنظيمها واستضافتها.

كما نود الإعراب للأخ المبعجل القائد معمر القذافي، عن عميق تقديرنا لغيرته الصادقة على التضامن العربي الإفريقي، ولما يبذله من جهود مبنية لتجسيده على أرض الواقع.

إن انعقاد هذه القمة، خير تعبير على التزامنا بإعادة إحياء شراكتنا المتفرقة، القائمة على ما يجمع بلداننا من روابط حضارية وروحية عريقة، وبشرية وجغرافية عميقة، مزجت عبر التاريخ، هويتنا الجماعية بروافدها المتنوعة، وساهمت بنصيبها الوافر في صنع الحضارة الإنسانية.



وقد ظل المغرب في صلب هذا التفاعل الحضاري، عاملا علميا تعزيز سبل التعارف والتواصل والتعاون بين مناصقتنا العربية وعمقها الإفريقي. فهذه الروابط التاريخية التي كانت من أبرز قجلياتها التلاحم البصولي النادر، خلال مراحل الكفاح من أجل التحرر والاستقلال.

ووفاء لهذا الرصيد المشترك، واستشرافا لمستقبل أفضل لأجيالنا، وعملا على كسب الرهانات الاستراتيجية والتنموية والأمنية الملحة، التي تواجه شعوبنا، فإنه يتعين علينا التوجه، بعزم وتبصر وثبات، نحو إعادة إصلاق هذه الشراكة، بعد أزيد من ثلاثة عقود من التعثر والركود، في مسيرة هذا التكتل. هدفنا الجماعي العمل على جعل لقائنا لعضة انبعاث قوية لإزالة العوائق التي كانت تحول دون تفعيل تعاوننا، وإعلاء وفق أسس سليمة وواقعية وعقلانية، ورؤية تضامنية وتكاملية.

وهذا ما يقتضي استخلاص العبر من تجربة الماضي بكل موضوعية، وتضافر الجهود لبناء شراكة نموذجية، في نضال احترام المقومات السيادية لدولنا، وثوابتها الوصنية والشرعية، ومتصلبات حسن الحوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وجعلها في منأى عن المشاكل الوهمية التي لا كائل من ورائها.

وعلى هذا الأساس فإننا نعوذ على وضع هذه الشراكة، كأصل مؤسسي جديد، في صدارة اهتماماتنا؛ متخلصين لأن تسهر في تعبئة جدية وحازمة، لما تزخر به بلداننا من مؤهلات بشرية، وموارد كصبيعية؛ إيماننا منا بأن أعلا هو السبيل القويم لاستثمار جميع الإمكانيات المتاحة، للنهوض بالأوضاع المعيشية للشعوب الإفريقية، وتحقيق تنميتها المستدامة، والتصدي لما تعانيه من فقر وتهميش وإقصاء اجتماعي والقضاء على مستنقعات الأمية والأمراض الفتاكة.

ومن هنا، فإن المملكة المغربية، التي جعلت من انتمائها العربي والإفريقي التزاما دستوريا، ونهجها استراتيجيا، لن تكسر جهدا لتضل في كصليعة الدول المدافعة عن القضايا الملحة لشعوبنا، ومواصلة العمل، بإرادة قوية، لدعم المصالح الإفريقية الصبوية، سواء على المستوى المتعدد الأصراف، كالأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة 77 زائد الصين، أو ضمن حركة عدم الانحياز، أو منتديات الحوار القائمة بين إفريقيا وعددا من الدول الوازنة؛ وخاصة ما يتعلق بالنهوض بالمخصصات التنموية الوصنية، والمساهمة الفعالة في حفظ السلم والاستقرار الإقليمي، داخل فضاءنا الإفريقي.



فخامة الأخ قائد الثورة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة،

إننا، ونحن نؤسس سويا لهذا التعاون المثمر، في عصر العولمة والتحوليات المتسارعة التي يشهدها العالم، وفي عالم لا يعترف إلا بالتكتلات الاقتصادية القوية، مصالحون أكثر من أي وقت مضى، بالاعتماد على قدراتنا وإمكاناتنا الذاتية؛ مؤكدين القيمة الجوهرية لشراكتنا في انبثاق حكمة أولوية قائمة على التضامن والإنصاف، وإصلاق حوار سياسي بناء، حول قضايانا المصيرية، وفي مقدمتها القضية الفلسكينية.

وفي هذا السياق، نعرب بصفتنا رئيسا للجنة القدس عن تقديرنا للدعم الإفريقي الموصول، للنضال المشروع للشعب الفلسكيني الشقيق، في سبيل إقامة دولته الوصنية المستقلة القابلة للاستمرار، وعاصمتها القدس الشرقية، كسبقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

كما ننوه، في هذه الضرفية الدقيقة من الصراع الفلسكيني-الإسرائيلي، بالدور الهام للمجموعة الإفريقية، وخاصة داخل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالدفاع عن الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسكيني، التي تشرفت مملكتنا باحتضان آخر اجتماع لها.

وإننا لواثقون أن تأهيل هذه الشراكة، وتكريس صداقيتها، يضل رهينا بوضع وتنفيذ منظور جماعي متضامن ومقدام، لتسريع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا، بانتهاج الحكمة الجيدة، والتضامن الفعال، والتعاون المثمر، بمشاركة ومنجزات تنموية ملموسة، تعود بالنفع المباشر على الفئات والجهات الأكثر خصاصة.

وإلكم هو النهج القويم لتفعيل تعاوننا، خاصة في ظل ما تواجهه قارتنا من انعكاسات التغيرات المناخية، وتدابير الأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية، وما يتعلق منها بتفاقم عبء المديونية الخارجية، وتقلص تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وأمام هذا الوضع المقلق، يدعونا الشهر الماضي، إلى اقتراح تنصيب الجمعية العامة للأمم المتحدة، لحوار على أعلى مستوى، حول الاستثمار في إفريقيا.



وبنفس الإصرار، نؤكد على ضرورة إضفاء صابع إنساني حقيقي على شراكتنا، والعمل على تيسير المبادلات التجارية، وتقوية جسور التقارب العربي-الإفريقي، بكل أبعاده.

ومن هذا المنطلق، فإن المملكة المغربية على استعداد كامل للدفع قدما بشراكتنا، وعلى إعصائها مضمونا ملموسا، في انسجام وتكامل مع المكاسب العامة، والخصوات المتقدمة، التي قُصصناها مع عدة دول إفريقية شقيقة، في إصرار التعاون جنوب-جنوب، وخاصة في مجالات التنمية البشرية، وتقاسم المعرفة والخبرات والتكوين الجامعي وقصاعات الفلاحة والصحة والماء والصاغة، وإنجاز مشاريع إنتاجية لتحسين ظروف العيش في الوسطين الحضرى والقروى؛ فضلا عن تنمية حركة المبادلات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على تكثيف المشاريع والبرامج، التي تندرج في نطاق تعاون ثلاثي مغرب-إفريقي، بشراكة مع الدول والمؤسسات المانحة.

وإيماننا منا بأن تحقيق الاندماج الإفريقي الشامل، يمر حتما عبر تضافر وتناسق جهود المجموعات الجهوية، نؤكد استعدادنا لتعزيز دورنا الفاعل داخل تجمع دول الساحل والصحراء، والعمل على صرح مبادرات إفريقية واعادة، كمبادرة العوار، التي تجمع أزيد من عشرين دولة إفريقية مصلحة على الواجفة الأصلية، والتي انضلفت بالرباط في 2009.

وبعدا الاقتناع، فإننا نتطلع، بكل مثابرة وأناة، لإخراج اتحاد المغرب العربي من حالة جموده المؤسف، وتجاوز معيقاته الضرفية والموضوعية، ليسهم بدوره في إعطاء دينامية لشراكتنا، وفقا لروح ومنصوق الإعلان التاريخي لقيام هذا التجمع بمراكش، والذي جعل من اندماج بلدانه الخمسة إحدى الدعائم القوية والمقاصد الأساسية لوحدة وتقدم وازدهار إفريقيا.

فحامة الأخ قائد الثورة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعالة،

إن تحقيق التنمية المستدامة لجموعتنا، تفرض ضمان دعائم الأمن والاستقرار، ونشر ثقافة السلام المتأصلة في تقاليدنا العربية والإفريقية، والتصدي للمخاطر الصداقة بوحدة دولنا، والصداقة على



ثوابتها الوصنية، بالقضاء على يور النزاعات الإقليمية المفتعلة، التي جعلت عدة جهات، كالقرن الإفريقي، ومنطقة الساحل وجنوب الصحراء، مرتعا خصبا للعنف والإرهاب، وانتشار عصابات وشبكات الاتجار في المخدرات، والهجرة السرية العابرة للحكود.

ومن هذا المنطلق وجعلنا دبلوماسيتنا لإصلاح مسلسل الحوار، قصدا وضع مقاربة إفريقية واقعية وشمولية، لتدبير قضايا الهجرة والتنمية، تكبيرا متضامنا ومعكما وإنسانيا، بعيدا عن أي نظرة أمنية أحادية الجانب، باحتضان الرباط لأول مؤتمر وزارى أورو-إفريقي حول هذه الإشكالية المعقدة والمأساوية. ونود من هذا المقام، التأكيد على الحاجة الماسة لتضافر وتنسيق جهودنا الوصنية والإقليمية والقارية، لمواجهة هذه الآفات، المهلكة لنا جميعا، دون استثناء.

كما نؤكد ضرورة التنفيذ الدقيق لاستراتيجية شراكتنا، ومفصل العمل المشترك بين مجموعتنا لسنوات 2011-2016، باعتباره الأداة الأنسب لمس تفعيلها، وفق سلم واضح ومضبوك لأولوياتنا، قائم على التجاوب العميق مع متصلبات بلداننا.

وفي هذا الصدد، نلح على أهمية تحديث وتصور آليات شراكتنا، لجعلها أكثر ملاءمة وارتباطا مع الانشغالات الحقيقية لشعوبنا الشقيقة، في انفتاح على القطاع الخاص، والعمل والهيئات المنتخبة، والنخب الفكرية، وفعاليات المجتمع المدني، لضمان الفراضها في هذه الشراكة.

وفي الأخير، نود التأكيد على جسامة ما ينتظرنا من مسؤوليات، لتنفيذ القرارات التي ستخرج بها هذه القمة، سائلين الله العلي العظيم أن يعيننا، ويسد خصلنا، للسير قدما بهذه الشراكة الواعدة، بروح من التآزر والتوافق والصفاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".